دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان

د. محمد عبد النبي لاشين

دكتوراه القانون الدولي العام

محاضر القانون الدولي العام بكلية الحقوق جامعة حلوان

عضو الجمعية المصرية للقانون الدولي

عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع

(ISSN: 2537 - 0758)

دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان

د. محمد عبد النبي لاشين

الملخص باللغة العربية

تعدُّ مؤسسات المجتمع المدني الركيزة الأساسية في توطيد وترسيخ النظام الديمقراطي، حيث شهدت البنية الأساسية لمنظمات المجتمع المدني في مصر في الآونة الأخيرة تطوراً ملحوظاً في تعزيز حماية حقوق الإنسان، وعلة هذا التطور ترجع إلى النظام الديمقراطي الحالي وبتوجيهات من السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي أسهم بلا شك في نماء قطاعات الدولة جميعها بشكل متكامل ومتوازن وعادل ومستدام، الأمر الذي ينسجم مع أهداف مؤسسات المجتمع المدني.

ونجد أن منظمات المجتمع المدني علي الصعيد الدولي تلعب دوراً بارزاً خاصة في المجتمعات الديمقراطية من خلال بناء أسس الحياة الديمقراطية التي تساهم في تعزيز السلوك المدني وترسخ الديمقراطية بجميع جوانبها، لكونها تستطيع أن توفر ضوابط سلطة الحكومة، الأمر الذي يساعد ويسهم في تحسين أدائها عبر تعزيز مساءلة الشفافية، لذلك تبنى المجتمع الدولي بأسره دعم منظمات المجتمع المدني ومؤسساته كأحد الآليات القانونية لتعزيز أُطُرِ منظومة حقوق الإنسان.

وفي واقع الأمر نجد أنه إذا كان للدولة دور هام ومحوري في حماية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال أجهزتها المتنوعة، فإن لمؤسسات المجتمع المدني دوراً لا يقل أهمية عن الدور الذي تمارسه الحكومات؛ باعتبارها مجموعة من التنظيمات التطوعية التي تنشأ بالإرادة الحرة لأعضائها التي لا تهدف إلى تحقيق الربح عند ممارستهم أنشطتهم المختلفة الداعمة لحقوق الإنسان، لذلك نجد أن عملهم يكون مكملاً ومسانداً لعمل الدولة في تحقيق أهدافها، فالمجتمع المدني هو نتيجة حتمية لوجود الديمقراطية.

والجدير بالملاحظة أن المجتمع المدني الحيوي والفعال والمستقل، والقادر على العمل في مناخ من الحرية والمنوط بالمعرفة والمهارة في مجال حقوق الإنسان، هو عنصر أساسي في تأمين حماية مستدامة لحقوق الإنسان على الصعيدين الدولي والوطني.

Abstract

Civil society institutions are the mainstay in consolidating and consolidating the democratic system, as the infrastructure of civil society organizations in egypt has recently witnessed a remarkable

development in strengthening the protection of human rights. Doubt about the development of all sectors of the state in an integrated, balanced, fair and sustainable manner, which is in line with the objectives of civil society institutions.

We find that civil society organizations at the international level play a prominent role, especially in democratic societies by building the foundations of democratic life, which contribute to the strengthening of civil behavior and the consolidation of democracy in all its aspects, because it can provide controls for government authority, which helps and contributes to improving its performance by enhancing accountability transparency, which is why the international community has embraced the support of civil society organizations and institutions as one of the legal mechanisms to strengthen the frameworks of the human rights system.

In fact, we find that if the state has an important and pivotal role in protecting and promoting human rights through its various agencies, civil society institutions have a role that is no less important than the role played by governments. As a group of voluntary organizations that are established by the free will of its members that do not aim to make profit when they practice their various activities in support of human rights, we find that their work is complementary and supportive of the work of the state in achieving its goals, as civil society is an inevitable result of the existence of democracy.

It is worth noting that a vibrant, effective and independent civil society, able to operate in a free atmosphere and dependent on knowledge and skill in the field of human rights, is an essential element in securing sustainable protection of human rights at the international and national levels.

مقدمة

لقد شهدت البنية الأساسية لمنظمات المجتمع المدني في الآونة الأخيرة في مصر تطوراً ملحوظاً في شتى المجالات وخاصة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، حيث إن منظمات المجتمع المدني عبارة عن تنظيمات تطوعية غير ربحية يعمل أفرادها على تحقيق قيم ومصالح مشتركة بين مؤسسات الدولة

(ISSN: 2537 - 0758)

والمواطنين لتساعد المجتمع على ممارسة حقوقه من خلال المشاركة في الحياة العامة ومن ثم إيجاد حلول مبتكرة للقضايا التي يواجهها المجتمع.

كما أن العلاقة بين منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان علاقة وثيقة ومترابطة على اعتبار أن هدف هذه المنظمات الرئيسي هو حماية وتعزيز قيم حقوق الإنسان فهي بمثابة بنية تحتية ضرورية لممارسة الديمقراطية وهمزة الوصل بين الدولة والأفراد لذلك نجد أن عمل هذه المنظمات يكون مكملاً ومسانداً لعمل الدولة في تحقيق أهدافها فالمجتمع المدني هو نتيجة حتمية لوجود الديمقراطية.

وتأسيساً على ما تقدم نجد أن منظمات المجتمع المدني على الصعيد الدولي تلعب دوراً بارزاً من خلال أسس الحياة الديمقراطية، والتي تساهم في تعزيز السلوك المدني وترسيخ الديمقراطية بجميع جوانبها، لذلك تبنى المجتمع الدولي بأسره دعم منظمات المجتمع المدني ومؤسساته كأحد الآليات القانونية لتعزيز أطرَّ منظومة حقوق الإنسان.

ولغرض الإحاطة بالبحث من كل جوانبه نتناول دور منظمات المجتمع الدولي على الصعيد الوطني والدولي من خلال النقاط الآتية:

أولاً: أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة من قبل الفقهاء والباحثين وذلك لطبيعة موضوعها الهام، والقضية التي تعالجها، لذلك فإن التعرض لدراسة دور منظمات المجتمع المدني في حماية وتعزيز حقوق الإنسان على ضوء أحكام القانون الوطني والقانون الدولي له أهمية خاصة، وفيه جِدَّة وإثارة بحثية لا تخلُو من متعة التعمق لمعرفة المزيد حول هذا الموضوع.

ثانياً: إشكالية الدراسة:

تتكئ الإشكالية المحورية لهذه الدراسة في تحليل مفهوم منظمات المجتمع المدني وفقاً لأحكام القانون الدولي والوطني، كما تطرح هذه الورقة البحثية إشكالية رئيسية وهامة تتمحور عن كثب حول دور المجتمع المدني في حماية وتعزيز حقوق الإنسان وآليات تطبيقها وفقاً لأحكام القانون الوطني والدولي، كما توجد إشكالات فرعية تتمثل في مدى مساهمة منظمات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة، وأيضاً أهم التحديات والمعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني.

ثالثاً: **تساؤلات الدراسة**:

يثيرُ موضوعُ البحث العديد من التساؤلات الجوهرية التي نتعرض لها بالبحث والتحليل بغية الإجابة عن كلّ ما يُطرحُ في البحث من تساؤلات وصولاً إلى الهدف من تناول موضوع البحث.

- ما مفهوم منظمات المجتمع المدني وفقاً للفكر العربي المعاصر وأحكام القانون الدولي؟
- ما خصائص وأهداف منظمات المجتمع المدني؟
- ما العلاقة بين منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان وأُطُرُ تعزيزها؟
- ما مفهوم حقوق الإنسان وفقاً للمواثيق الدولية؟
- ما دور منظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان؟
- ما دور منظمات المجتمع المدني على المستوى الدولي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان؟
- ما التحديات والمُعَوِّقات المتعلقة بدعم منظمات المجتمع المدني؟

رابعاً: **منهج الدراسة**:

تعتمد هذه الدراسة مناهج البحث الآتية:

١. المنهج التاريخي التأصلي: وذلك بدراسة مفهوم منظمات المجتمع المدني منذ نشأتها.
٢. المنهج الوصفي التحليلي: وذلك من خلال تحليل دور منظمات المجتمع المدني في حماية وتعزيز حقوق الإنسان.
٣. المنهج التطبيقي: ويتناول من خلاله دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان في مصر وفي ضوء أحكام القانون الدولي.

خطة الدراسة:

سنتعرض لدور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان في ضوء أحكام القانون الوطني، والقانون الدولي من خلال خطة الدراسة الآتية: –

المبحثُ التمهيديُّ: المجتمع المدني بين التطور والمفهوم

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني وخصائصه.

المحور الأول: مفهوم المجتمع المدني.

المحور الثاني: خصائص وأهداف منظمات المجتمع المدني.

(ISSN: 2537 - 0758)

المطلب الثاني: العلاقة بين منظمات المجتمع المدني، وحقوق الإنسان وأُطُرُ تعزيزها.

المحور الأول: تعريف حقوق الإنسان في المواثيق الدولية.

المحور الثاني: العلاقة بين منظمات المجتمع المدني، وحقوق الإنسان.

المبحثُ الأولُ: دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

المطلب الأول: دور منظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

المطلب الثاني: دور منظمات المجتمع المدني على المستوى الدولي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

المبحثُ الثاني: التحديات والمقترحات المتعلقة بدعم منظمات المجتمع المدني.

المطلب الأول: التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني.

المطلب الثاني: المقترحات المتعلقة بدعم منظمات المجتمع المدني.

المبحث التمهيدي

المجتمع المدني بين التطور والمفهوم

تمهيد وتقسيم:

تجدر الإشارة– في البداية– إلى أن مؤسسات المجتمع المدني تعدُّ الركيزة الأساسية في توطيد وترسيخ النظام الديمقراطي، لذلك لابُدّ من التطرق لتطور مفهوم المجتمع المدني وصولاً للعوامل الرئيسية التي جعلت منظمات المجتمع المدني تلعب دوراً محورياً في حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

وعلى هدي ما تقدم، نستعرض بشكلٍ موجزٍ مفهومَ المجتمع المدني وخصائصَهُ في المطلب الأول، ونخصص المطلب الثاني: لبيان تعريف حقوق الإنسان، ومدى مساهمة المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول

مفهوم المجتمع المدني وخصائصه

تمهيد وتقسيم:

في واقع الأمر نجد أن مصطلح المجتمع المدني من المصطلحات الأكثر شيوعاً في الآونة الأخيرة، ولقد ظهر هذا المصطلح كأداة إنسانية ومجتمعية على الصعيدين الوطني والدولي، ويمكن إيجاز مفهوم المجتمع المدني وخصائصه فيما يلي:

المحور الأول: مفهوم المجتمع المدني:

نَبَتَ مفهوم المجتمع المدني "Civil Society" في الدول الغربية، من قِبَل الفيلسوف والمفكر "أرسطو" لذلك نجد أن أصل الكلمة جاء من الحضارة اليونانية القديمة، ولقد استقر هذا المصطلح لدى الرومانيين، حيث أطلقوا على المجتمع المدني "Cavil's Societies" وأصبح مفهوم المجتمع المدني مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية خاصة بعد تراجع الاتحاد الاشتراكي وتقدم الكتلة الغربية[١].

وفي غضون ذلك أتى المفكر "هيجل" (Gegel) الذي ناقش في أحد مؤلفاته الشهيرة فلسفة الحق "The Philosophy of Right" حيث أوضح أن حياة الإنسان يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء هي: "الأسرة، الدولة، المجتمع المدني" وعرف هيجل "Gegel" المجتمع المدني بأنه "مجال للحياة الاجتماعية حيث يكون للأفراد الحق والحرية في التطلع إلى مصالحهم الشخصية ضمن الحدود المتفق عليها عالمياً"[٢].

ومنذ ذلك الحين تم تداول المفهوم باعتباره يدل على المجتمع السياسي الذي يتميز عن الدولة ويكون إلى حد كبير مستقلاً ومنفصلاً عنها، مما جعل الغموض يكتنف مفهوم المجتمع المدني، لذلك تناول العديد من الباحثين والحقوقيين والفلاسفة وأصحاب النظريات السياسية تعريفَ منظمات المجتمع المدني على أنها مجموعة من التنظيمات التطوعية التي تنشأ بالإرادة الحرة لأعضائها، والتي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ولا يكون هدفها تحقيق الربح عند ممارستهم أنشطتهم المختلفة الداعمة لحقوق الإنسان، ملتزمة في ذلك بمعايير وقيم محددة منها الاحترام والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والخلاف[٣].

وتأسيساً على ما تقدم نجد أن منظمات المجتمع المدني تضطلع بدور هام وفعال في أية نظام ديمقراطي، حيث تعمل بعيداً عن التجاذُبات السياسية، ومن ثم دعم الأفراد من أجل تنظيم مشاركتهم في الحياة العامة، فهي تتيح لهم التمكن من الخيارات والمنافع

---

[١] د. كاهنة شاطري، بحث بعنوان "واقع المجتمع المدني في الجزائر، ضرورة التكريس وإشكالية التمكين، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد ١٥، في سبتمبر ٢٠١٧م، صـ١١٣.

[2] George Fredich Hegel, Hegel's Philosophy of Right, ed. Translated by knox (Oxford: Oxford University press, 1967), P9. 160.

[٣] د. سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، ١٩٩٥م، صـ٥.

(ISSN: 2537 - 0758)

العامة وممارسة حرياتهم في إطارٍ قانونيٍّ يساعد على رعاية مصالحهم وتوجهاتهم وحماية حقوقهم شريطة عدم المساس بالقواعد والضوابط العامة[٤].

صندوق الأمم المتحدة لدعم المجتمع المدني وحقوق الإنسان: حيث أنشئ هذا الصندوق لدى الأمم المتحدة لدعم المشاريع الرامية إلى تعزيز صوت المجتمع المدني وحقوق الإنسان وتشجيع مشاركة الجميع في العملية الديمقراطية، وتنفق مبالغ التمويل المقدمة من صندوق الأمم المتحدة على منظمات المجتمع المدني المحلية وذلك لترسيخ وتعزيز منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان[٥].

وتُعرف الأمم المتحدة "المجتمع المدني" على أنه القطاع الثالث من قطاعات المجتمع مع الحكومة وقطاع الأعمال، ويتكون قطاع المجتمع المدني حسب الأمم المتحدة من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الغير حكومية.

ولقد عرف "البنك الدولي" المجتمع المدني بأنه "مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجود في الحياة العامة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو اجتماعية أو علمية أو دينية أو خيرية، ومن ثم يشير مصطلح منظمات المدني إلى مجموعة عريضة من المنظمات منها الجمعيات المحلية والمنظمات الغير حكومية، المجتمع والمنظمات ذات الأعمال الخيرية، النقابات المهنية والعمالية ومؤسسات العمل الخيري[٦].

مفهوم المجتمع المدني وفقاً للفكر العربي المعاصر:

مما لا يدع مجالاً للشك أن مصطلح المجتمع المدني اتسع في الآونة الأخيرة ليشمل المجتمعات العربية، وذلك بعد ثورات الربيع العربي، وهذا الانتشار والذيوع لمفهوم المجتمع المدني لم يقتصر بالطبع على دوائر المثقفين والباحثين فقط، وإنما امتد يشمل

---

[٤] د. أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدنيّ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، عام ٢٠٠٨م، صـ٢٦ وما بعدها.

[٥] الموقع الرسمي للأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٢/٠٢/٠٩م.
Un.org/ar/get/-involved/un-and-civil-society.

[٦] د. مصطفى عطية جمعة، تعريف المجتمع المدني، على شبكة الإنترنت تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٠٢/٠٩م.
https://www.alukah.net/culture/011077261.

نشاط المجتمع المدني أيضاً، وتم توظيفه لدى غالبية الدول العربية، وذلك يعد تبني الفكر الديمقراطي الجديد في كثير من الدول العربية بعد توافر مساحة من الحقوق والحريات، والتي أتاحت الفرص لتصاعد المنظمات الحقوقية وتصاعد مطالب الإصلاح[٧].

علاوة على ذلك نجد توجه بعض الدول العربية التي تبنت فكرة الخطاب الإصلاحي في جميع مؤسساتهم، والشفافية مع مجتمعاتهم، وتغيير تشريعاتهم الداخلية المقننة والضابطة لمنظمات المجتمع المدني والتفاعل مع ضغوط المجتمع الدولي بصفة عامة، ونجد على رأس هذه الدول سالفة الذكر جمهورية مصر العربية التي قامت بتفعيل دور منظمات المجتمع المدني ودعمها للتفاعل مع المتغيرات الدولية[٨].

واستخلاصاً لما سلف يمكن تعريف منظمات المجتمع المدني على أنَّها "جمعيات وتنظيمات تطوعية غير ربحية وغير حكومية، يعمل أفرادها على تحقيق قيم ومصالح مشتركة بين السلطات العامة والمواطنين، لتساعد المجتمع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتنهض به من أجل إيجاد حلول مبتكرة للقضايا التي يواجهها المجتمع في الحياة العامة. ومن أشكال منظمات المجتمع المدني المنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية المحلية، والنقابات المهنية والعمالية، ومؤسسات العمل الخيري والتطوعي".

لذلك تُعدّ منظمات المجتمع المدني من أهم العناصر والقنوات الفعالة في تقديم الخدمات الاجتماعية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تلعب خبرات المجتمع المدني وتجاربه دوراً ودورياً وقيمياً للعمل الحكومي، لذلك تسعى مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مصر إلى خلق دورٍ مؤثراً وفعالٍ في المجتمع المدني يهدف إلى التنمية بصفة عامة، والتنمية المستدامة بصفة خاصة، مع وجود ترابط وتوازن بينهما وبين السلطة العامة يكون أساسها التعاون المتبادل[٩].

---

[٧] د. أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدنيَّ، مرجع سابق، صـ٥٥.

[٨] د. كاهنة شاطري، واقع المجتمع المدني في الجزائر، مرجع سابق، صـ١١٦.

[٩] د. أحمد الرشيدي، حقوق الإنسان، دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٥م، صـ٣٦.

(ISSN: 2537 - 0758)

المحور الثاني: خصائص وأهداف منظمات المجتمع المدني:

تتميز منظمات المجتمع المدني بعدة خصائص وأهداف عامة نوردها على النحو الآتي:

أولاً: خصائص منظمات المجتمع المدني:

تتميز منظمات المجتمع المدني بالكثير من الخصائص والسمات التي تمنحها طابعًا خاصًّا يميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى.

- **العمل الإداري أو التطوعي:** يُعدّ العمل التطوعي أو الإرادي النواة الأساسية لمنظمات المجتمع المدني نظراً لما يعكسه من اتجاهات مجتمعية للمشاركة في صياغة الصالح العام للمجتمع، لأن العمل التطوعي نشاط اجتماعي يقوم به مجموعة من الأفراد المتطوعين دون عائد مادي وذلك بهدف مساعدة المواطنين داخل المجتمع من أجل الحصول على حقوقهم وحماية حرياتهم، وهذا ما يميز منظمات المجتمع المدني عن مؤسسات القطاع الخاص التي تسعى دائماً إلى تحقيق الربح[١٠].
- **الاستقلالية:** تمثل الاستقلالية الركيزة الأساسية في بناء المجتمع المدني الحديث، وهي عنصر هام وأساسي لتمكين منظمات المجتمع المدني من ممارسته أنشطتها وأعمالها، ومن ثم تحقيق أهدافها بصفة مستقلة دون الإخلال بالشرعية القانونية، علاوة على ذلك لابد أن تستقل منظمات المجتمع المدني عن إرادة الممولين وتوجهاتهم حتى لا تتحول إلى أداة بيد هؤلاء ومن ثم تفقد أهم خصائصها التي تميزها عن غيرها ويكون الاستقلال بجميع أبعاده المختلفة الحقيقية والواقعية وليست مجرد استقلالية شكلية فقط، بل يجب أن تكون ممارسة على أرض الواقع[١١].
- **التنظيم:** تعتبر خاصية التنظيم في منظمات المجتمع المدني من أهم الأُطُرِ التي تدعم عمل منظمات المجتمع المدني وفعاليتها، فكلما كانت هذه المنظمات تعمل وفق خُطة عمل منظمة تنظيماً جيداً كان لها تأثيراً محورياً على أرض الواقع، لذلك لابد من تعدد الهيئات التنظيمية والإدارية داخل كل منظمة من منظمات المجتمع

---

[١٠] د. عبد المالك رداوي، دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، بحث مقدم في الملتقى الوطني، آليات حماية العام ومكافحة الفساد، كلية الحقوق، جامعة المدية، ٥ مايو ٢٠٠٨م، صـ٣٢١ وما بعدها.

[١١] د. سهيل حسين الفتلاوي، حقوق الإنسان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٧م، صـ١٣٤.

المدني، ولهذا التنظيم أهمية كبيرة أيضاً في تطوير قدرات المنظمة لكي تؤدي مهامها بكفاءة وفاعلية وبصورة مستدامة.

- **الثقافة الأخلاقية المدنية:** في واقع الأمر تعد الثقافة الأخلاقية المدنية من أهم المقومات الأساسية في المجتمع المدني، وذلك لأن الثقافة الأخلاقية المدنية تنطوي بطبيعة الحال على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مدنية تحقق وتحمي مصالحهم المادية والمعنوية، لذلك أضحى الركن القيمي السلوكي والأخلاقي أحدَ أهم مُقَوِّمات نجاح منظمات المجتمع المدني، حيث تتمثل هذه المعايير والقيم الأخلاقية المدنية في الإدارة الرشيدة للحكم داخل منظمات المجتمع المدني، وبين مؤسسات الدولة وحكومتها ومن ثم نشر الثقافة والشفافية العامة بين منظمات المجتمع المدني، ومؤسسات الدولة المدنية الحديثة، في ضوء من التجانس والاحترام والتسامح[١٢].
- **منظمات غير ربحية:** إن منظمات المجتمع المدني لا تستهدف الربح، حيث يكون هدفها هو خدمة المجتمع والتعبير عنه طواعية، دون أن يكون هناك ثمة أهداف للربح وراءه، وتخرج الاعتبارات المادية من داخل منظمات المجتمع المدني للتأكيد على أهمية الأبعاد الإنسانية الخيرية التطوعية، وإن كانت بعض المنظمات تحقق قدرات الواقع العملي من الأرباح فإن هذه الأرباح لابد أن تكون في أضيق الحدود بالنسبة لمستوى التكلفة، كما ينبغي ألا تذهب لصالح الأعضاء، إنما يعاد تدويرها وتوجيهها لتحقيق أهداف المنظمة[١٣].

ثانياً: أهداف منظمات المجتمع المدني:

لعل من المفيد أن نشير في هذا المقام إلى أن أهداف منظمات المجتمع المدني تظهر جلية من خلال اضطلاع هذا المجتمع بمجموعة من المهام والأهداف المجتمعية التي يقوم بتنفيذها، **وفق عدة استراتيجيات وأُطُرٍ محددة لا تخرج عن الإطار القانوني للدولة وهي كما يلي:**

---

[١٢] ليلى بن حسين، دور المجتمع المدني في تفعيل حقوق الإنسان وحرياته، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جامعة فرحات عباس– سطيف– عام ٢٠١١م، صـ٣٠ وما بعدها.

[١٣] د. وسام نعمت السعدي، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان، بحث منشور بمجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد (١٦)، العدد (٥)، أيار، ٢٠٠٩م، صـ٦٢.

(ISSN: 2537 - 0758)

- **تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع:** من الجدير بالملاحظة أن أهم أهداف منظمات المجتمع المدني بصفة عامة وهو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وذلك من خلال إعداد برامج وخطط تنموية في شتى المجالات ووضع آليات استراتيجية لتنفيذ هذه الخطط، حيث تزداد أهمية منظمات المجتمع المدني بزيادة حاجة المواطنين للخدمات، نتيجةٌ للتقدم الاقتصادي والاجتماعي فأهدافها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقدم الحضاري للمواطنين والسعي وراء تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشاركتهم الإيجابية للجهود الحكومية في جميع مجالات التنمية، والتي تقوم بدور مكمل ومساند للحكومات والتنظيمات الرسمية في تقديم برامج الرعاية والتنمية والسعي لحل مشكلات قائمة في المجتمع، كما يكون لها دورٌ بارزٌ في القيام بمبادرات ذاتية للنهوض بالمجتمع ورعاية أفراده على حد سواء، وتقديم أساليب ونماذج على أرض الواقع يمكن أن تتبناها الحكومات بعد التأكد من نجاحها وتنظيم الجهود التطوعية من أعمال ذات استراتيجية مقيدة ومنظمة[١٤].

لذلك أضحى العمل التطوعي أحد أهم الركائز الأساسية في تنفيذ أهداف واستراتيجيات الخطط التنموية في جميع البلدان سواء المتقدمة أو النامية، فهذه التنظيمات تشكل حلقة وصل بين المواطنين والحكومة[١٥].

- **إرساء قواعد الديمقراطية ونشر مفاهيمها:** إن أهم أهداف منظمات المجتمع المدني نشر وإرساء قواعد الديمقراطية، تلك القواعد التي أصبحت من الثوابت لدى الكثير من المجتمعات في الوقت الحالي، وذلك من خلال دعم التعددية والاختلاف، والاعتراف بحق الآخرين في المشاركة في بناء المؤسسات التي تحقق مصالحهم، والالتزام بحل الخلافات بشكل سلمي، وعدم اللجوء إلى العنف، الأمر الذي أصبحت معه مؤسسات المجتمع المدني لها دورٌ فعالٌ في دعم الدولة المدنية القائمة على مبادئ الديمقراطية، وشريكاً في النظام الديمقراطي إلى جانب القطاع الحكومي العام والخاص معاً[١٦].

---

[١٤] د. أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، مرجع سابق، صـ٧٤.

[15] Gatharine E. Herrold, "NGO Policy in Pre- and Post– Mubarak Egypt: Effects on NGos' Roles in Democracy Promotion" Nonprofit Policy forum 7, no. 2 (2015): Pg 208, http://doi.org/10.15/5/npf.2014.0034.

[١٦] د. محمد أحمد علي فقي، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية دراسة تحليلية نقدية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، صـ١٧.

- **نشر الثقافة المدنية في المجتمع المدني:** بلا شك أن من أهم أهداف منظمات المجتمع المدني، إشاعةَ الثقافة المدنية في المجتمع من خلال إرساء القيم العامة، وبثَّ روح العمل الجماعي، وكذلك دعم العمل التطوعي في شتى المجالات، وعدم السعي إلى فرض ثقافة معينة على الآخر، وإدارة أي اختلافات بوسائل سليمة في ضوء قيم التسامح والتعاون واحترام الآخرين مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية وهذه القيم في مجملها تساعد على نشر الثقافة المدنية في المجتمع المدني والتي من شأنها أن تقلل من العبء على الحكومة حيث يصبح للمنظمات دورٌ موازٍ ومساند للدور الحكومي في تنفيذ ونشر الثقافة العامة، وتنفيذ خطط التنمية الشاملة[١٧].
- **نشر قيم المواطنة في المجتمع:** لكي يواصل المجتمع تقدمه فإنه بحاجة دائمة إلى نشر وتعزيز قيم المواطنة في المجتمع والانتماء إلى البلد، لذلك يسعى الكثير من منظمات المجتمع المدني إلى ترسيخ مقومات المجتمع المدني من خلال التأكيد على الهوية الوطنية ومحاربة الجهل والإرهاب ونشر الوعي الثقافي، وذلك من خلال الكثير من الفعاليات والمؤتمرات التي تقوم بها، كما أنها تسعى إلى المساهمة في تطوير القرى والأرياف، ولنا في مصرنا الحبيبة تجربة رائعة من خلال مؤسسة حياة كريمة، قد ساهمت على أرض الواقع الملموس المساهمة الفعلية في تطوير القرى والأرياف، ومنهم قريتي التي أنتمي إليها، ولا ينكر ذلك غير جاحد ليس له ولاء لوطنه الحبيب، إن الإرادة السياسية الحالية التي تسعى دائماً إلى تطوير بلدنا الحبيبة في جميع مجالات التنمية الشاملة ومحاربة الفقر وتشجيع الإبداع في شتى مجالات الحياة، والتي ساهمت بشكل ملحوظ في تنمية مجتمعنا الحبيب والنهوض به.

المطلب الثاني

العلاقة بين منظمات المجتمع المدني، وحقوق الإنسان وأُطُرُ تعزيزِها

تمهيد وتقسيم:

إن العلاقة بين منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان علاقة مترابطة[١٨]، حيث إن هدف هذه المنظمات الرئيسي هو حماية وتعزيز قيم حقوق الإنسان، لذلك تلعب

---

[١٧] د. أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، مرجع سابق، صـ٦٣.

[١٨] في ضوء تعريف حقوق الإنسان، نتعرض لمعنى الحق لغةً واصطلاحاً؛ الحق لغة يعني الثبوت والوجوب، والأمر الثابت، والحق ضد (الباطل)، ولقد جاء في محكم التنزيل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا

(ISSN: 2537 - 0758)

منظمات المجتمع المدني دوراً محورياً في مجال حقوق الأفراد وضمان حرياتهم وتأسيساً على ما تقدم يقتضي حُسْن البيان أن نتناول تعريف حقوق الإنسان في المواثيق الدولية في المحور الأول، ونخصص المحور الثاني لبيان العلاقة بين منظمات المجتمع المدني، وحقوق الإنسان، وذلك على النحو الآتي:

المحور الأول: تعريف حقوق الإنسان في المواثيق الدولية:

لقد شكَّل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨م، أول وثيقة قانونية تحدد حقوق الإنسان الأساسية التي يجب حمايتها عالمياً، حيث يشكل أساس جميع قوانين حقوق الإنسان الدولية، وتعتبر حقوق الإنسان وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حقوقاً عالمية وغير قابلة للتصرف لأن مبدأ عالمية حقوق الإنسان تُعدَّ حجر الأساس والركيزة الأساسية في القانون الدولي لحقوق الإنسان[١٩]، مما يعني أن جميع الأشخاص متساوون في الحقوق والحريات كما أن حقوق الإنسان غير قابلة للتصرف لذا لا يجب أبداً حرمان أي شخص منها، إلا في حالات محددة ووفقاً للإجراءات القانونية الواجبة[٢٠].

وتُعرّف الأمم المتحدة حقوق الإنسان على إنها "حقوق متأصلة في جميع البشر، مهما كانت جنسيتهم أو مكان إقامتهم، أو نوع جنسهم أو أصلهم الوطني أو العرقي أو

الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ سورة البقرة: ٤٢، ويعني الحق اليقين: كما جاء في قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ سورة الذاريات: آية ٢٣.

كما تستعمل كلمة الحق بمعنى العدل والمساواة أو بمعنى الواجب في الكثير من المعاملات كحق إعطاء المسكين والفقير مالاً من أموال الأغنياء.

والتعريف الاصطلاحي للحق: يعني مصلحة مستحقة شرعاً، أو اختصاص يقرر به الشرع سلطة أو تكليف مثل الحقوق المالية والأدبية والاجتماعية، والسياسية، وقد يعني الحق السلطة والمكنة المشروعة أو المطلب الذي يكون لأحد على الغير، راجع في ذلك: د. عمر يوسف حمزة، حقوق الإنسان في القرآن الكريم، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، الطبعة ١٩٨٨م، صـ١٦.

[١٩] الموقع الرسمي للأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي، على شبكة الإنترنت: تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٠٢/١٠م.

www.ohchr.org.

[٢٠] د. محمد عبد النبي لاشين، سلطات المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عام ٢٠٢٢م، صـ٤١٣ وما بعدها.

لونهم أو دينهم أو لغتهم أو أي وضع آخر، وأن جميع الأشخاص متساوون وبدون تمييز، وجميع هذه الحقوق مترابطة ومتآزرة وغير قابلة للتجزئة"[٢١].

فمصطلح حقوق الإنسان وفقاً للتعريف السابق عبارة عن مجموعة من الحقوق المعنية بالشخصية الإنسانية التي نصت عليها المواثيق الدولية، والتي يتمتع بها الإنسان، ولا يجوز تجريده منها لأي سبب كان وبصرف النظر عن كل مظاهر التمييز مثل الدين واللغة واللون والأصل والعرق والجنس وغير ذلك.

الخصائص الأساسية لحقوق الإنسان:

على ضوء التعريفات الدولية والوطنية لتشريعات حقوق الإنسان ومواثيقها، يمكن استنتاج بعض السمات العامة والرئيسية لحقوق الإنسان على النحو الآتي:

- المساواة وعدم التمييز، فنجد أن هذه الحقوق مقررة لجميع أفراد المجتمع بأكمله.
- عالمية حقوق الإنسان كما هي مقررة من منظمة الأمم المتحدة، حيث أخذ الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان يتعاظم، ولقد ساعد على ذلك التقدم الكبير في أساليب الاتصال وانتقال المعلومات وانتشار قيم الديمقراطية[٢٢].
- حقوق الإنسان ذات طبيعة كونية، ولا يجوز نزع ملكيتها أو عدم التمسك بها من قِبَلِ الأشخاص في جميع أرجاء العالم.
- حقوق الإنسان غير قابلة للفصل أو التجزئة لأنها متداخلة ومتشابكة، كما أنها ذات طابع شمولي، كما أنها تتسم بالموضوعية والحيدة، فهذه الحقوق موجهة إلى كافة البشرية دون تمييز سواء رجل أو أنثى، سواء كان في ظل نظام قانوني معين، أو في إطار لفئة معينة أو أقلية أو شعب معين.
- كما أن هذه الحقوق تتميز بالمشاركة والشمول، فلكل شخص الحق في المشاركة، والتمتع بالتنمية المدنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية بفاعلية وحرية وكفاءة[٢٣].

---

[٢١] راجع الموقع الرسمي للأمم المتحدة، مرجع سابق، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٠٢/١١م.

[٢٢] د/ شافعة عباس، د/ عباس سهام، دور المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان في العالم العربي "دراسة تطبيقية بين المعطيات النظرية والواقع العملي" بحث مقدم بجامعة قاصدي مرياح ورقله، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد ١٩، عام ٢٠١٨م، صـ٦٤٠ وما بعدها.

(ISSN: 2537 - 0758)

- أن حقوق الإنسان ترد مدونة في النظم التشريعية الداخلية كالدساتير والقوانين الوطنية، كما ترد في المواثيق الدولية، لأنها تتميع بالحماية الوطنية والدولية[٢٤].

المحور الثاني: العلاقة بين منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان:

لا ريب أنه توجد علاقة وثيقة بين منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان، وذلك لأن منظمات المجتمع المدني تعمل على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، إذ تعد منظمات المجتمع المدني همزة الوصل بين الحكومات والأفراد، بمعنى أن منظمات المجتمع المدني تتوسط العلاقة بين الأفراد والدولة، حيث إنها تقوم بدور فعال في التصدي لقضايا حقوق الإنسان، خاصة إذا اتسعت الرؤية لتشمل كافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٢٥].

وعلى المستوى العملي نجد أن منظمات المجتمع المدني تقوم بمهمة تنظيم المجتمع والتعبير عن مصالح فئاته وتجميع هذه المصالح وبلورتها ومن ثم عرضها على صناع القرار أو المؤسسات الحكومية، فهي صوت المواطنين، لذلك نجد أن منظمات المجتمع المدني حلقة الوصل بين المواطنين ومؤسسات الدولة كما أنها تدافع عن مصالحهم[٢٦].

وفي المقابل تعد مؤسسات الدولة لمنظمات المجتمع المدني الأُطُرَ القانونيةَ الميسرةَ لعملها، من أجل تحقيق التوافق والتقدم والتطور للمجتمع بأكمله.

واستناداً لما تقدم فإن الضمانات القانونية لحقوق الإنسان وصونها، لا تتحقق بوجود الضمانات الدستورية والقضائية فقط، وإنما تكتمل بوجود منظمات ومؤسسات المجتمع

---

[٢٣] د. مها بهجت يونس، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥م، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة الكوفة، العراق، العدد ١، عام ٢٠٠٩م، صـ١٢٢.

[٢٤] د. محمد عبد النبي لاشين، سلطات المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق، صـ٤٩٤، هامش (١).

[٢٥] د. هويدا عدلي، المجتمع المدني وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان "تأملات في الحالة المصرية، دراسات في حقوق الإنسان على شبكة الإنترنت، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٠٢/١١م.
https://hrightsstudies.sis.gov.eg.

[٢٦] د. عامر عباس عيد، د. أديب محمد جاسم، بحث بعنوان "دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان، دراسة قانونية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد ٦، السنة الثانية، بدون سنة نشر ميلادية، صـ٣٨ وما بعدها.

المدني الفعالة والمؤثرة في الدفاع عن حقوق الإنسان والعمل على حمايتها وتعزيزها، فضلاً عن دورها الهام في نشر الوعي الثقافي وقيم حقوق الإنسان[٢٧].

وخلاصة القول: إن العلاقة بين منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان علاقة وثيقة طالما أن هذه المنظمات تعمل وفق أُطُرٍ واستراتيجياتٍ محددةٍ تسعى من خلالها إلى تحقيق التحول الديمقراطي ونشر ثقافة حقوق الإنسان والمجتمع برؤية واعية للقضايا والتحديات التي يواجهها المجتمع وتنعكس على جميع أفراد المجتمع سواءٌ على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي[٢٨].

المبحث الأول

دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان

تمهيد وتقسيم:

في واقع الأمر نجد أنه إذا كان للدولة دورٌ هامٌّ ومحوريٌّ في حماية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال أجهزتها المتنوعة، فإن منظمات المجتمع المدني تلعب دوراً بارزاً أيضاً عند ممارستها أنشطتها المختلفة الداعمة لحقوق الإنسان، لذلك نجد أن عملها يكون مكملاً ومسانداً لعمل الدولة في تحقيق أهدافها، فالمجتمع المدني هو نتيجة حتمية لوجود الديمقراطية.

وعلى هدي ما تقدم سيكون هذا المبحث جامعاً– بإذن الله– لكل النقاط التي تم ذكرها تمهيداً وموضحاً دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته العامة على الصعيد الوطني، والدولي، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول

دور منظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان

تقوم منظمات المجتمع المدني المصري بدور هام في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، حيث تتنوع الأشكال والآليات التي تستخدمها هذه المنظمات في مجال حقوق الإنسان ومنها ما يلي:

---

[٢٧] د. أحمد الرشيدي، حقوق الإنسان "دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق"، مرجع سابق، صـ١٣٨ وما بعدها.

[٢٨] د. محمد الطراونة، دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان، عمان، ٢٠٠٣م، صـ٤٨.

(ISSN: 2537 - 0758)

أولاً: دور منظمات المجتمع المدني في مجال التوعية والتثقيف من أجل تعزيز أُطُرِ حقوق الإنسان:

لعل من المفيد أن نشير في هذا المقام إلى أن التوعية الحقيقية والتثقيف بحقوق الإنسان واجبٌ وطنيٌّ ملزمٌ لكافة منظمات ومؤسسات المجتمع المدني، ومؤسسات الدولة على حد السواء، وهذا ما أكدته منظمات ومؤسسات المجتمع المدني التي تهتم وتختص بمجال حقوق الإنسان، حيث تكون هذه الأخيرة مسئولة عن إعمال الشراكة والوفاق الحقيقي بينها وبين الحكومات"[٢٩].

وتوجد استراتيجيات محددة وواضحة لدعم الشراكة الحقيقية بين منظمات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان ومؤسسات الدولة التي تسعى دائماً إلى تحقيق التحول الديمقراطي. كما أن منظمات المجتمع المدني تسعى دائماً إلى توطين وترسيخ النظام الديمقراطي، حيث شهدت البنية الأساسية لمنظمات المجتمع المدني في مصر في الآونة الأخيرة تطوراً ملحوظاً في تعزيز وحماية حقوق الإنسان[٣٠].

وبالتأكيد أن الشراكة الحقيقية بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة يجب أن تغطي كافة أطياف المجتمع بغض النظر عن العمر والجنس والتوزيع الجغرافي، ويجب أن تراعي حاجات هذه الفئات وقدراتها وخلفياتها الأيدلوجية عن التخبط لعمل برامجها في مجال نشر وتعزيز أُطُرِ منظومة حقوق الإنسان[٣١]، ناهيك عن أن لا يكون

---

[٢٩] د. محمد الطراونة، دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان، عمان، عام ٢٠١٢م، صـ١٠.

[٣٠] د. محمد الطراونه، دراسات في حقوق الإنسان، منشورات مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، عمان، ٢٠٠٣م، صـ٤٨.

[٣١] تشير الرؤية الرسمية للدولة المصرية من خلال أجندة المشروعات القومية التي تقوم بها الحكومة، إلى أهمية تفعيل آليات جديدة لمشاركة منظمات المجتمع المدني بحيث لا تقتصر فقط على تلبية الاحتياجات، ولكن تساهم أيضاً في مواجهة الأزمات والقضايا المزمنة والهامة التي حالت دون تطوير وتنمية المجتمعات المحلية، فعلى سبيل المثال يمكن أن يمثل مشروع تنمية الأسرة المصرية مدخلاً تكاملياً للسياسات والأطراف المشتركة سواء في القطاعي الحكومي أو الخاص، لتحقيق التنمية بمفهومها الشامل، بحيث لا تقتصر على تقديم الخدمات الأساسية، ولكنها تمتد لبناء الإنسان وتغيير الأفكار والموروثات والمعتقدات السلبية التي تؤثر دون شك على عملية التطوير المجتمعي وتقدمه، راجع في

ذلك حكراً على أي منهما بل يتشاركان معاً في تحقيق نشرهما سواء على مستوى التعقيد أو على مستوى الإجراءات، والتأكيد على أهمية الشراكة بين منظمات المجتمع المدني المتخصصة في مجال حقوق الإنسان وبين الحكومة وإدراكها أهمية هذه الشراكة فيما بينها سواء على المستوى التشريعي والهيكلي والالتزام الوطني في نشر ثقافة حقوق الإنسان[٣٢].

وصفوة القول: لابد من تبني فكرة إدراك كلٍّ من منظمات المجتمع المدني وقطاعات الدولة ذات العلاقة بحقوق الإنسان لأهمية الشراكة بينهما، حيث إن أهدافهم واحدة تتمثل في تعزيز وترسيخ العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع، وإن دور كل منهما لا يقل أهمية عن الآخر، لأن عمل منظمات المجتمع المدني يكون مكملاً ومسانداً لعمل قطاعات الدولة المتخصصة في مجال حقوق الإنسان، فالمجتمع المدني هو نتيجة حتمية لوجود الديمقراطية.

ثانياً: دور منظمات المجتمع المدني في دعم الشباب من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان:

لكي يواصل المجتمع تقدمه فإنه بحاجة دائمة إلى تنمية ودعم الشباب، وتنمية قدرات العاملين في منظمات المجتمع المدني والعاملين في القطاع الحكومي على حد سواء، إذ يعد ذلك استثماراً بشرياً لتحقيق التنمية المستدامة.

ولا يفوتنا أن ننوه نحن في هذا المقام إلى نجاح الدولة المصرية في استثمار وتطوير رأس المال البشري من خلال دعم الإدارة السياسية المالية بإنشاء الأكاديمية الوطنية للتدريب فهي مؤسسة مستقلة، تجمع قادة شباب المستقبل في وحدة المنطقة، لتعزيز

ذلك: د. أيمن السيد عبد الوهاب، نحو مجتمع مدني جديد، مجلة آفاق استراتيجية، العدد (٣)، يونيو ٢٠٢١م، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء، صـ٢٤.

www.idsc.gov.eg

[٣٢] كما يثور الخطاب الحكومي الرسمي في مصر على ضرورة تعزيز النهج التشاركي فيما بين منظمات المجتمع المدني، والحكومة لتحقيق التنمية المرجوة، بالإضافة إلى دورها في التحقيق عن محدودي الدخل والفئات الأكثر احتياجاً، وذلك وفقاً لما تتمتع به منظمات المجتمع المدني من قدرتها على تفعيل المشاركة الشعبية في التنمية وحشد الموارد المالية اللازمة للعمل في جميع القطاعات التنموية، راجع في ذلك: د. أيمن السيد عبد الوهاب، نحو مجتمع مدني جديد، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء على الموقع (www.idsc.gov.eg)، صـ ٤.

(ISSN: 2537 - 0758)

وتطوير رأس المال البشري المؤهل والمبدع والمبتكر في خدمة الدولة، والمجتمع لقيادة عجلة التنمية، وتحقيق التأثير وخلق مستقبل أفضل مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية العالمية، حيث تسعى الأكاديمية للتحول الشامل والابتكار لخلق قادة عالمين فعالين يؤثرون في مجتمعاتهم[٣٣].

فضلاً عن ذلك فإن الأكاديمية الوطنية للتدريب تُعَدُّ منصةً للعديد من المبادرات التي انبثقت عن تركيز مصر على إنشاء قاعدة شبابية واعدة ومؤهلة لحمل الشعلة القيادية في جميع المجالات وامتلاك وعي عميق وفهم شامل للتحديات والفرص التي تقابلها البلاد والقارة الأفريقية بأكملها.

لذلك فإن الشراكة بين منظمات المجتمع المدني وبين الحكومة ومؤسساتها في مجال استثمار تطوير رأس المال البشري وتجميع قادة شباب المستقبل تحقق المساواة والتوازن والتضامن فيما بينهم تحت مظلة واحدة، ويسهم ذلك في رفع الكفاءة والفاعلية لمنظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة بصورة واضحة وملموسة[٣٤].

كما تؤدي هذه الشراكة إلى رفع الكفاءة في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان لتحقيق ضمان استمراريتها في العمل من خلال رفع مستوى مهارات الموارد البشرية ودعم الشباب للتكاتف مع المتغيرات المؤثرة في تحسين حالة حقوق الإنسان والحريات العامة[٣٥].

واستناداً إلى ما سبق لابد من توجيه استراتيجيات التدريب المتنوعة لتحقيق أهداف الشراكة الفعلية في دعم وتعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان، بحيث يكتسب العاملون لدى الطرفين المعارف والمعلومات اللازمة وتطبيقها وتوظيفها بشكل يدعم حالة حقوق الإنسان، واكتساب المهارات التي تساهم في تعزيز حقوق الإنسان في المجتمع لتحقيق التنمية المستدامة[٣٦].

---

[٣٣] راجع الموقع الرسمي للأكاديمية للتدريب، على شبكة الإنترنت، مصر، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٢/٠٢/٠٢م.

www.nta.eg.

[٣٤] د. محمد الطراونه، دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان، مرجع سابق، صـ١٢.

[٣٥] د. محمد الطراونه، دراسات في حقوق الإنسان، مرجع سابق، صـ٤٨.

[٣٦] أ/ وسام نعمت السعدي، المنظمات الدولية غير الحكومية، رسالة ماجستير، في كلية القانون، جامعة الموصل، العراق، عام ٢٠٠١م، صـ٢٩٣.

ثالثاً: المشاركة في إعداد وصياغة النصوص القضائية الخاصة بحقوق الإنسان:

في واقع الأمر نجد أن أهم الآليات التي تمارسها منظمات المجتمع المدني لتعزيز دورها في حماية حقوق الإنسان والحريات العامة هو القيام بعمليات الإعداد والصياغة القانونية لنصوص القوانين الخاصة بحقوق الإنسان والحريات العامة، وتعزيز أُطُرِ دورها الرقابي، والعمل على تقنين نصوص حقوق الإنسان ومراجعتها بشكل يتناسب مع التطور الذي تشهده البلاد[٣٧].

وتمارس منظمات ومؤسسات المجتمع المدني إعداد وصياغة نصوص القوانين الخاصة بحقوق الإنسان بجدية ونجاح، ويرجع ذلك إلى أن الهدف الأسمى لدى منظمات المجتمع المدني هو حماية وتعزيز حقوق الإنسان كما أنها تساعد المجتمع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المطلب الثاني
دور منظمات المجتمع المدني على المستوى الدولي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان

تعد المنظمات غير الحكومية جزءًا من المجتمع المدني، وأحدَ وسائله لتحقيق بعض أهدافه، حيث تعمل هذه المنظمات على الصعيدين الوطني والدولي معاً للمدافعة عن حقوق الإنسان وحرياته، مستخدمة عدة وسائل من أجل التأثير على الرأي العام العالمي، وجلب انتباه المنظمات الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية لتقديم الحماية اللازمة[٣٨].

وتم تعريفها على الصعيد الدولي وفقاً لمشروع الاتفاقية التي قام بإعدادها معهد القانون الدولي سنة ١٩٥٠م في شأن المؤسسات الدولية أنها هي "عبارة عن مجموعات من الأشخاص أو الجماعات التي تتكون بصورة حرة من قبل الأفراد ولا تسعى إلى تحقيق الربح وتمارس نشاطها على الصعيد الدولي من أجل المنفعة العامة وليس من أجل شعب أو دولة بعينها" وتتمتع بدور استشاري لدى المنظمات الحكومية، ولدى

---

[٣٧] د. أحمد سويلم العمري، الأمم المتحدة والهيئات غير الحكومية، مجلة السياسية الدولية، العدد (١٢)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٦٨م، صـ١٠٩.

[٣٨] د. شبل بدر الدين، حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية على مستوى المنظمات الدولية غير الحكومية، مجلة العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حمة لخضر، العدد ٩، الجزائر، صـ٤٨ وما بعدا.

(ISSN: 2537 - 0758)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي المؤلف من أعضاء من الأمم المتحدة، والذي يقدم تقارير وتوصيات لاحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

وقد تصل درجة حرص الدولة المعنية على حسن سمعتها الدولية إلي حد الطلب من إحدى هذه المنظمات زيارتها بهدف كسب الثقة كما تحظى بعض المنظمات الدولية كاللجنة الدولية للصليب الاحمر بسمعة دولية، تخشى معظم الدول نشر تقاريرها، حيث كثيراً ما تؤدي هذه التقارير إلى تعديل بعض القوانين الوطنية المجحفة، وتتكون ميزانية هذه المنظمات من التبرعات والإعانات[٣٩].

وتقدم المنظمات الدولية غير الحكومية معونات مالية وعينية لضحايا انتهاك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وأسرهم، وتسدد أتعاب المحاماة والمصاريف القضائية للمحتاجين منهم، وتقوم بالإعلان عن القواعد القانونية الواردة في الاتفاقيات الدولية وتقدم النصح والرأي للضحايا وممثليهم حال التوجه للقضاء، وتقوم بالاشتراك في المؤتمرات التي تدعو إليها منظمة الأمم المتحدة ووكالتها المتخصصة والمنظمات الحكومية، وتقدم اقتراحات لإبرام اتفاقيات دولية في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والتصديق عليها، وتنظم ندوات وتصدر وثائق متعلقة بهذا المجال[٤٠].

وتعتبر أهم الآليات التي تستخدمها المنظمات الدولية غير الحكومية، ما يتم عن طريق التنديد بالجرائم وإجراء الحملات التفقدية خاصة للسجون والمعتقلات ومناطق النزاعات المسلحة والحروب، واستخدام أسلوب الضغط على الحكومات في ميدان حقوق الإنسان ومطالبتها بالالتزام بذلك، من خلال إصدار تقارير سنوية تفضح فيها الممارسات الحكومية **ومن أمثلة المنظمات غير الحكومية في حماية الحقوق والحريات العامة**[٤١]:

١) منظمة مراقبة حقوق الإنسان:

تعد منظمة مراقبة حقوق الإنسان "هيومن رايتس ووتش" "HRW"، أول من تصدى صراحة لبحث أوضاع النزاعات المسلحة، وإعداد تقارير عنها، مقرها نيويورك بالولايات

---

[٣٩] المواد (٦١: ٧١) من ميثاق الأمم المتحدة.

[٤٠] د. شبل بدر الدين، المرجع السابق، صـ٤٩٠ وما بعدها.

[٤١] د. أحمد بن عيسى، المجلس الوطني لحقوق الإنسان كآلية مستحدثة لترقية حقوق الإنسان في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، العدد ٦، صـ٢٦٧.

المتحدة الأمريكية، مهمتها مراقبة أحوال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، ووضع لجان تقصي حقائق ونشر تقارير بهدف العمل على احترام حقوق الإنسان المقررة دولياً[٤٢].

منظمة العفو الدولية:

تعود نشأة منظمة العفو الدولية إلى المقال الصحفي الذي كتبه المحامي البريطاني "بيتر بنسون" لكونه المحامي لطالبين برتغاليين، تم إيداعهما السجن لمدة سبع سنوات، واحتجاجه لدى السلطات البرتغالية وعدم جدوى ذلك، مما دفعه للجوء للصحافة العالمية قصد حشد الرأي العام، وحث الناس على السعي بطريقة سليمة للإفراج عن سجناء الرأي، وبعد أقل من شهر، تقدم أكثر من ألف شخص من مختلف دول العالم استعداداً لتقديم المساعدة وهذا ما دفعه إلى إنشاء تنظيم تحول فيما بعد إلى منظمة العفو الدولية[٤٣].

ومن بين أهداف المنظمة: السعي للإفراج عن سجناء الرأي الذين يعتقلون بسبب عقائدهم أو لونهم أو دينهم بشرط ألا يكونوا قد استخدموا العنف أو دعوا لاستخدامه للدفاع عن رأيهم أو دينهم، وأيضاً العمل على إتاحة محاكمات عادلة وعاجلة، ومتابعة إجراءات المحاكمات، ومدى مطابقتها للقواعد الدولية المقررة، وكذا وضع حد لحوادث الاختفاء والاغتيال، وقد نصت المادة الأولى من القانون الأساسي للمنظمة على ما يلي: "نظراً إلى أن لكل شخص مطلق الحرية في التمسك بمعتقداته والتعبير عنها، فإن هدف المنظمة هو ضمان تطبيق أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العالم".

تقوم هذه المنظمة على العضوية التطوعية في شتى أنحاء العالم، تتكون من فروع ومجموعات وأعضاء دوليين، كما تتكون من مجلس دولي صاحب السلطة النهائية في تسيير شؤون المنظمة، ولجنة تنفيذية تقود المنظمة، وتتخذ القرارات باسمها، وتنفذ استراتيجيتها، ومكتب أمانة مقره في لندن، أو أي مكان تقرره اللجنة التنفيذية[٤٤].

---

[٤٢] د. سعيد سالم جويلي، المنظمات الدولية غير الحكومية في النظام القانوني الدولي، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠٣م، ص ٢٠١، وراجع أيضاً: القانون الأساسي لمنظمة العفو الدولية في اجتماع المجلس الدولي التاسع والعشرون، في ١٥ أكتوبر ٢٠١٩.

[٤٣] د. سعيد سالم جويلي، المرجع السابق، صـ٢٠١.

[٤٤] القانون الأساسي لمنظمة العفو الدولية المعدل في اجتماع المجلس الدولي التاسع والعشرون (٢٩)، ١٥ أكتوبر ٢٠٠٩م

(ISSN: 2537 - 0758)

وتعمل منظمة العفو الدولية بالمركز الاستشاري الخاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة اليونسكو وغيرها من المنظمات التابعة للأمم المتحدة، حيث تشترك في اجتماعات لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كما تتعاون مع منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بانتهاك الحرية النقابية وتحضر المؤتمرات السنوية لمنظمة العمل بصفتها مراقبًا[٤٥].

وتصدر تقارير سنوية تحتوي على عرض عام وشامل لأنشطة المنظمة وأعمالها للعام المنصرم، وملخص لبواعث قلقها على نظام العالم بأسره، ويتم التطرق إلى قضايا وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتعد هذه التقارير مرجعاً عاماً تستند عليه الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ووسائل الإعلام الوطنية والدولية[٤٦].

وعلى الرغم من الجهود الدولية والوطنية لمؤسسات حماية حقوق الإنسان، إلا أن هناك عدة مشاكل حالت دون توفير الحماية اللازمة للحريات، والتي نتجت عن تلاحم العديد من العوامل التي منها: نظام الحكم، قوانين حالة الطوارئ، ضعف دور منظمات المجتمع المدني وضعف التعاون بين مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، عدم استقلالية بعض مؤسسات حقوق الإنسان، القيود المفروضة على المنظمات غير الحكومية المحلية كمنعها من التحقيق في أماكن الانتهاكات وغيرها[٤٧].

المبحث الثاني

التحديات والمقترحات المتعلقة بدعم منظمات المجتمع المدني

إن منظمات المجتمع المدني تواجه العديد من التحديات التي تعرقل سير أعمالها وأهدافها؛ ولذا تم توجيه عدد من المقترحات للمنظمات المدنية بشأن تفادي وقوع

---

[٤٥] د. رابحي لخضر، وخاليدة بن بعلاش، دور مؤسسات المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والدولي في ترقية وحماية حقوق الإنسان في ظل ميادين الحكم الرشيد، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، مكتبة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باريس، العدد الثاني، عام ٢٠١٧م، صـ٢١٤.

[٤٦] د. عبد الغفار شكر، مفهوم المجتمع المدني ونشأة وتطور المجتمع المدني، مكوناته، وإطاره التطبيقي على شبكة الإنترنت، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٢/١٢م

http://www.4shared.com

[٤٧] د. عبد النوار ناجي، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر "دراسة حالة الأحزاب السياسية، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم لسياسية، جامعة محمد خيضر، سيكروة، الجزائر، العد ٣، صـ١١٣.

التحديات وكذلك حسن سير ومباشرة أعمالها بما يتفق مع أهدافها التي أنشئت من أجلها[٤٨].

لذا سوف نستعرض بالدراسة التحديات والمقترحات بشأن منظمات المجتمع المدني على النحو التالي:

- **المطلب الأول:** التحديات المتعلقة بدعم منظمات المجتمع المدني.
- **المطلب الثاني:** المقترحات المتعلقة بدعم منظمات المجتمع المدني.

المطلب الأول

التحديات المتعلقة بدعم منظمات المجتمع المدني

التحديات المرتبطة بمنظمات المجتمع المدني ذاتها:

إن الكثير من منظمات المجتمع المدني قد نمت نمواً مفاجئاً تحت تأثير صدمة الانتفاضات الشعبية والظروف الخارجية، حيث لم يتم تهيئة الأرضية الملائمة لهذه المنظمات، فلم يواكب نموها تغير الأفكار والقيم والثقافات التقليدية السلبية (القبلية– الجهوية– المحسوبية– الاتكالية– التسلطية) حيث ظلت هذه الثقافة السلبية توجه سلوكيات الكثير من مسؤولي تنظيمات المجتمع المدني[٤٩].

إضافة إلى أن منظمات المجتمع المدني لا تمارس وظائفها بصورة ديمقراطية، فغالباً ما نشهد في البلدان العربية سيطرة قائد المنظمة على أعمالها وقراراتها، إضافة إلى لجوء بعض المنظمات إلى وسائل غير مقبولة لتحقيق أغراضها، ومن المعلوم أن الوسائل الغير مقبولة هي الوسائل الغير مشروعة التي تنقص من قوة منظمات المجتمع المدني ولا تزيدها، وتحد من مصداقيتها ولا تعززها، وتقلص من دورها ولا تفعله ؛ ولقد انحاز الكثير من الناشطين في منظمات المجتمع المدني إلى خيار السلطة سواء لأسباب إيديولوجية كالوقوف في وجه التيار الإسلامي الفائز بالدور الأول في الانتخابات وبشكل

---

[٤٨] د. عبد الله بو صنبورة، المجتمع المدني والمشاركة الشعبية، "الضمان لترشيد الحكم"، بحوث وأوراق الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، جامعة فرحات عباس، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، الجزائر، إبريل ٢٠٠٧م، صـ١٤٣.

[٤٩] د. عبد الغفار شكر، مفهوم المجتمع المدني، مرجع سابق على شبكة الإنترنت.

(ISSN: 2537 - 0758)

ساحق، أو لأسباب انتهازية للميل مع الأقوى والاستثمار في الموقف لزيادة الأرباح والمتوقع بشكل أفضل[٥٠].

ثانيا: التحديات المرتبطة بالظروف المحيطة:

إن التحديات المرتبطة بالظروف المحيطة بالمجتمع المدني والتي تشكل صعوبة تحد من فعالية ممارسته لدوره خاصة في مجال حماية حقوق الإنسان تتمثل في:

طبيعة العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني فيتميز المجتمع المدني بحداثته مقارنة بالسلطة القائمة، فهو لم يعرف تطوراً ملحوظاً في العدد والنشاط إلا في بداية ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، في مقابل سلطة قائمة منذ عقود، لذا يصعب على منظمات المجتمع المدني أن تقوم بدورها المأمول بفعالية في بناء الديمقراطية وحماية وتعزز حقوق الإنسان في البلدان العربية، فهذه الأخيرة تعاني من بقايا الاستبداد وتمركز السلطة في يد فئات محدودة، كما تعاني من ضعف شديد في المشاركة الشعبية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[٥١].

فإذا كانت منظمات المجتمع المدني ترمي من بين أهدافها إلى تعزيز حقوق الإنسان، فإن هذه المنظمات بالرغم من ذلك لا يمكنها أن تقوم بدورها في ظل مجتمع تغيب عنه حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الدولة[٥٢].

لذا فإنه بالرغم من ظهور منظمات المجتمع المدني في الدول العربية، إلا أن العلاقة بينها وبين الدولة كانت علاقة تبعية شبه مطلقة، حيث كان دورها مبرمجاً مسبقاً من طرق الدولة، إذ تعمل الدول في العالم الثالث بصفة عامة، ومنها الدول العربية على منع تأسيس الجمعيات والتنظيمات المدنية التي تعكس حقيقة المبادرات الحرة للمواطنين، وفي المقابل لذلك تعمل على تأسيس لجان شعبية لتكون امتداداً للدولة أو اتحادات للهيمنة عليها، وانتشار سلطتها– أي الدول– في كل المجالات حتى تجعل من نفسها

---

[٥٠] د. عباس شفاعة، دور المجتمع المدني في حماية حقوق الانسان في العالم العربي "دراسة تطبيقيه بين المعطيات النظرية والواقع العملي"، مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد ١٩، ٢٠١٨، ص٦٤٨ ومابعدها.

[٥١] د. شكر عبد الغفار، مفهوم المجتمع المدني "نشأة وتطور المجتمع المدني– مكوناته– إطارة التطبيقي" يراجع الموقع الإلكتروني:
http//www.4shared.com/office/bdOdydla/_online.htmail.

[٥٢] د. عبد الله بو صنبورة، المجتمع المدني والمشاركة الشعبية، مرجع سابق، صـ١٤٤.

أداة مراقبة مستمرة وعائقاً أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال منظمات المجتمع المدني، وهذا كله أدى إلى "دولته" المجتمع المدني وتنظيماته[٥٣].

وربما يرجع ذلك إلى قوة الدولة في مقابل ضعف المجتمع المدني، إذ تملك مقومات الدولة إمكانيات مادية ومالية وحتى معنوية كبيرة تؤهلها للسيطرة وللتحكم في أي تنظيم خارجها للعمل على المستوى الوطني، في حين أن أغلب منظمات المجتمع المدني لا تكاد تتوفر على الحد الأدنى من الإمكانيات المادية والمالية لتمارس نشاطاتها باستقلالية، إضافة إلى كون الدولة في العالم العربي هي المحرك الرئيسي لأغلب منظمات المجتمع المدني، وهو ما يسمح لها بالتدخل والتضييق على بعض المنظمات، حتى أصبح وجود منظمات المجتمع المدني في الدول العربية في الكثير من الأحيان يمتاز بالطابع الاستعراضي الشكلي أو الواجهة الجميلة التي تغطي الحقيقة المؤلمة التي تجعل من المجتمع المدني العربي مجرد امتداد للدول العربية[٥٤].

المطلب الثاني

المقترحات المتعلقة بدعم منظمات المجتمع المدني

من أجل مواجهة المعوقات التي تؤثر بشكل كبير ومتنامٍ في إطار عمل منظمات المجتمع المدني لذا فإنّ هناك مقترحات لتعزيز دورها الفعلي هي على النحو التالي:

أولاً: دعم منظمات المجتمع المدني: لقد قدم برنامج الإصلاح الديمقراطي مجموعة من الحلول التي في ظلها يمكن تطوير أوضاع منظمات المجتمع المدني لتكون أكثر فعالية، وتصبح بالفعل منظمات ديمقراطية قادرة على الإسهام في التطور الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان، ومنها[٥٥]:

---

[٥٣] د. عبد الله بو صنوبرة، المجتمع المدني والمشاركة الشعبية "الضمان لترشيد الحكم" بحوث وأوراق الملتقي الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ٢٠٠٧، صـ١٤٥.

[٥٤] د. خير الدين شمامة، التعديلات القانونية في الوطن العربي بين العولمة الاقتصادية والعولمة السياسية والثقافية"، الملتقي الدولي الثاني حول التعديلات الدستورية في البلدان العربية، كلية الحقوق والعلوم الاجتماعية، قسم الحقوق، جامعة عمار ثليجي، غرداية، الجزائر، ٢٠٠٨، صـ ٦٧٤.

[٥٥] د. خير الدين شمامة، التعديلات القانونية في الوطن العربي بين العولمة الاقتصادية والعولمة السياسية والثقافية"، الملتقي الدولي الثاني حول التعديلات الدستورية في البلدان العربية، كلية الحقوق والعلوم الاجتماعية، قسم الحقوق، جامعة عمار ثليجي، غرداية، الجزائر، ٢٠٠٨، صـ ٦٧٤.

(ISSN: 2537 - 0758)

- تعديل التشريعات المنظمة لعمل المجتمع المدني، حتى يتوفر لهذه الأخيرة الاستقلالية الحقيقية في ممارسة النشاط الذي وجدت من أجله.
- تطوير التعاون بين منظمات المجتمع المدني وإنشاء أجهزة فنية مشتركة بينها، وتنسيقها لحملات إعلامية مشتركة لطرح قضاياها ومشاكلها على الرأي العام بحيث تجد مسانداً لقيامها بدور حقيقي في التنمية والتطور الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان(٥٦).
- توفير المناخ المناسب لقيام منظمات المجتمع المدني بنشاط فعال من خلال التمكين للقيم الثقافية المساعدة على التحول الديمقراطي وانعكاسها في سلوك المواطنين كقيم التسامح والحوار والاعتراف بالآخر والإدارة السليمة للاختلاف والتنوع.
- تطوير علاقة منظمات المجتمع المدني مع الدولة مع ضرورة إخراج منظمات المجتمع المدني من تحت وصاية الدولة.
- تعميق الطابع المؤسسي للمجتمع المدني بالنص على ضرورة إيجاد نظام أساسي يتضمن شروط العضوية وتوزيع المهام وكيفية اتخاذ القرارات وشروط تنفيذها ونتائج الامتناع عن تطبيقها.

ثانيا: نشر ثقافة التوعية بين المواطنين بأهمية منظمات المجتمع المدني:

إن المجتمع المدني في ظل تزايد الوعي السياسي والاجتماعي أصبح يحظى بأهمية كبيرة، ويتحقق ذلك من خلال رفع درجة وعي المواطنين بالقضايا التي تهمهم، فالحركات الاجتماعية قديماً رغم نقص تنظيمها أحياناً، إلا أنها ساهمت في إحداث تغيرات أساسية وجوهرية في مختلف المجتمعات(٥٧).

ثالثا: الحد من التأثير السلبي للعولمة على المجتمع المدني:

إن الحلول دون التأثير السلبي للعولمة في أي ميدان من ميادين الحياة في وقتنا الراهن أضحى من الأمور العسيرة جداً، غير أن الحدّ من هذا التأثير السلبي لا زال من

---

(٥٦) د. عباس شافعة، دور المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان في العالم العربي، مرجع سابق، ص٦٥.

(٥٧) د. شكر عبد الغفار، مفهوم المجتمع المدني "نشأة وتطور المجتمع المدني– مكوناته– إطاره التطبيقي" يراجع الموقع الإلكتروني:
http//www.4shared.com/office/bdOdydla/_online.htmail.

الأمور الممكنة حيث إن المشاركة الشعبية في إطار المجتمع من خلال منظمات المجتمع المدني أصبحت مطلباً، بل شرطاً من شروط القبول في مختلف الهيئات الدولية كمنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، التي ترمز إلى عنصر العولمة، من منطلق أن الدولة القوية تقوم علي التلاحم بينها وبين مواطنيها،وهو أمر لا يتحقق إلا إذا وفرت الحكومات المناخ الملائم لآليات المشاركة، ومنها إفساح المجال أمام منظمات المجتمع المدني.

الخاتمة

جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني، وعلى المستوى الدولي، كما تناولت هذه الدراسة المفاهيم العامة لكلٍّ من منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان وفقاً للقانون الوطني والمواثيق الدولية.

كما تناولت هذه الدراسة أهم التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني، والمقترحات المتعلقة بدعم منظمات المجتمع المدني، ولقد انطلقت هذه الدراسة من فرضية مفادها أن منظمات المجتمع المدني شهدت تطوراً ملحوظاً على الصعيد الوطني والدولي على حدٍّ سواء حيث تعدُ هذه المنظمات الركيزة الأساسية في توطيد وترسيخ النظام الديمقراطي وتلعب دوراً محورياً في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، لذلك نجد أن عملها يكون مكملاً ومسانداً لعمل الدولة في تحقيق أهدافها، وأن المجتمع المدني بأسره تبنى دعم منظمات المجتمع المدني ومؤسساتها كأحد الآليات القانونية لتعزيز أُطُرِ منظومة حقوق الإنسان.

ولقد أشرتُ في مقدمة هذه الدراسة إلى أهمية موضوعها، وعرضتُ الإشكاليات المثارة بشأنها، وما تثيره هذه الدراسة من تحديات جمة، ومن ثم جدارة التصدي لها ولأن قيمة النتائج وجدية التوصيات تعكس بدورها أهمية موضوع الدراسة، لذلك سوف أتناول بعضًا من النتائج المستخلصة من هذه الدراسة والتوصيات المقترحة بشأنها وذلك على النحو الآتي:

أولاً: النتائج المستخلصة من هذه الدراسة:

١. إن منظمات المجتمع المدني عبارة عن تنظيمات تطوعية غير ربحية يعمل أفرادها على تحقيق قيم ومصالح مشتركة بين مؤسسات الدولة والمواطنين لتساعد المجتمع على ممارسة حقوقه من خلال المشاركة في الحياة العامة.

(ISSN: 2537 - 0758)

٢. إن عمل منظمات المجتمع المدني يكون مكملاً ومسانداً لعمل الدولة في تحقيق أهدافها، فالمجتمع المدني نتيجة حتمية لوجود الديمقراطية.
٣. إن منظمات المجتمع المدني تلعب دوراً هاماً وفعالاً في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، على الصعيد الوطني والدولي، لذلك تبنى المجتمع الدولي بأسره دعم هذه المنظمات كأحد الآليات القانونية لتعزيز أُطُرِ منظومة حقوق الإنسان.
٤. إن تنوع منظمات المجتمع المدني، من حيث الخبرة والاختصاص يشكل مصدرًا غنيًّا يؤدي إلى التكامل، كما أن هذا التنوع يؤدي إلى تفعيل آليات التنسيق والتعاون بين مختلف مكوناته، كما أن وضع خطط استراتيجية محددة وواضحة لدعم الشراكة الحقيقية بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة يؤدي دائماً إلى توطين وترسيخ النظام الديمقراطي والمساواة بين أفراد المجتمع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثانياً: التوصيات:

١. ضرورة تبني آليات تنظم عمل منظمات المجتمع المدني وبناء هياكل إدارية ليكون عمل هذه المنظمات مكملاً ومسانداً لعمل الدولة في تحقيق أهدافها.
٢. وضع آليات لتنمية قدرات العاملين في منظمات المجتمع المدني، والعاملين في القطاع الحكومي على حد السواء، إذ يعد ذلك استثماراً بشرياً لتحقيق التنمية المستدامة.
٣. ضرورة تفعيل دور منظمات المجتمع المدني التي تقوم بمهمة تنظيم المجتمع والتعبير عن مصالح فئاته وبلورتها، ومن ثم عرضها على صناع القرار أو المؤسسات الحكومية، لكونها حلقة الوصل بين المواطنين ومؤسسات الدولة.
٤. يجب التأكيد على استقلالية منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان وتناول جميع المعوقات التي قد تواجهها هذه المنظمات أثناء مباشرة عملها لتحقيق أهدافها المشروعة.

ينبغي السماح لمنظمات المجتمع المدني بالمشاركة في صياغة القوانين المتعلقة بها، والصادرة بشأنها بما يتفق مع رؤيتها ويحقق مصالحها المشروعة ومصلحة المجتمع بأسره.

المراجع

القرآن الكريم:

- سورة البقرة.
- سورة الذاريات.

الكتب:

١. د. أحمد الرشيدي، حقوق الإنسان، دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٥م.

٢. د. أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدنيَّ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، عام ٢٠٠٨م.

٣. د. سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، ١٩٩٥م.

٤. د. سعيد سالم جويلي، المنظمات الدولية غير الحكومية في النظام القانوني الدولي، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠٣م.

٥. د. سهيل حسين الفتلاوي، حقوق الإنسان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٧م.

٦. د. عمر يوسف حمزة، حقوق الإنسان في القرآن الكريم، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، الطبعة ١٩٨٨م.

٧. د. محمد أحمد علي مفتي، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية دراسة تحليلية نقدية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض ١٤٣٥هـ.

٨. د. محمد الطراونة، دراسات في حقوق الإنسان، منشورات مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، عمان، ٢٠٠٣م.

٩. د. محمد عبد النبي لاشين، سلطات المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عام ٢٠٢٢م.

(ISSN: 2537 - 0758)

الأبحاث والدوريات والمجلات:

١. أ/ أحمد بن عيسى، المجلس الوطني لحقوق الإنسان كآلية مستحدثة لترقية حقوق الإنسان في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، العدد ٦– ٢٠١٥م.

٢. أ/ أحمد سويلم العمري، الأمم المتحدة والهيئات غير الحكومية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٦٨م.

٣. أ/ أيمن السيد عبد الوهاب، نحو مجتمع مدني جديد، مجلة آفاق استراتيجية، العدد (٣)، يونيو ٢٠٢١م، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء.

٤. أ/ رابحي لخضر، وخاليدة بن بعلاش، دور مؤسسات المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والدولي في ترقية وحماية حقوق الإنسان في ظل ميادين الحكم الرشيد، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، مكتبة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باريس، العدد الثاني، عام ٢٠١٧م.

٥. أ/ شافعة عباس، د. عباس سهام، دور المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان في العالم العربي "دراسة تطبيقية بين المعطيات النظرية والواقع العملي" بحث مقدم بجامعة قاصدي مرياح ورقله، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد ١٩، عام ٢٠١٨م.

٦. أ/ شبل بدر الدين، حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية على مستوى المنظمات الدولية غير الحكومية، مجلة العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حمة لخضر، العدد ٩، الجزائر.

٧. أ/ عامر عباس عيد، د. أديب محمد جاسم، بحث بعنوان "دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان، دراسة قانونية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد ٦، السنة الثانية، بدون سنة نشر ميلادية.

٨. أ/ عبد المالك رداوي، دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، بحث مقدم في الملتقى الوطني، آليات حماية العام ومكافحة الفساد، كلية الحقوق، جامعة المدية، ٥ مايو ٢٠٠٨م.

٩. أ/ عبد النوار ناجي، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر "دراسة حالة الأحزاب السياسية، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم لسياسية، جامعة محمد خيضر، سيكروة، الجزائر.
١٠. أ/ عبد الله بو صنبورة، المجتمع المدني والمشاركة الشعبية، "الضمان لترشيد الحكم"، بحوث وأوراق الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، جامعة فرحات عباس، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، الجزائر، إبريل ٢٠٠٧م
١١. أ/ كاهنة شاطري، بحث بعنوان "واقع المجتمع المدني في الجزائر، ضرورة التكريس وإشكالية التمكين، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد ١٥، في سبتمبر ٢٠١٧م.
١٢. أ/ محمد الطراونة، دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان، عمان، ٢٠٠٣م.
١٣. أ/ مها بهجت يونس، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥م، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة الكوفة، العراق، العدد ١، عام ٢٠٠٩م، صـ١٢٢.
١٤. أ/ وسام نعمت السعدي، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان، بحث منشور بمجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد (١٦)، العدد (٥)، أيار، ٢٠٠٩م.

الرسائل:

١. أ/ ليلى بن حسين، دور المجتمع المدني في تفعيل حقوق الإنسان وحرياته، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جامعة فرحات عباس– سطيف– عام ٢٠١١م.
٢. أ/ وسام نعمت السعدي، المنظمات الدولية غير الحكومية، رسالة ماجستير، في كلية القانون، جامعة الموصل، العراق، عام ٢٠٠١م.

(ISSN: 2537 - 0758)

مراجع أجنبية:

- Gatharine E. Herrold, "NGO Policy in Pre- and Post– Mubarak Egypt: Effects on NGos' Roles in Democracy Promotion" Nonprofit Policy forum 7, no. 2 (2015).
- George Fredich Hegel, Hegel's Philosophy of Right, ed. Translated by knox (Oxford: Oxford University press, 1967.

مواقع إلكترونية

- Un.org/ar/get/-involved/un-and-civil-society.
- https://www.alukah.net/culture/011077261.
- www.ohchr.org.
- https://hrightsstudies.sis.gov.eg-
- www.idsc.gov.eg
- www.nta.eg.
- http://www.4shared.com
- http//www.4shared.com/office/bdOdydla/_online.htmail.